S/2012/624

الأمم المتحدة



Distr.: General
13 August 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر المرفق)، التي تلقّيتها من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي يحيل بها البيان الصادر عن الاجتماع ٣٢٩ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة بين السودان وجنوب السودان.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نصّ هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون



170812 170812 12-46111 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

[الأصل: بالإنكليزية]

أحيل إليكم طيه البيان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٣٢٩ المعقود في أديس أبابا، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدها المجلس في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، (انظر الضميمة) بالصيغة التي أيدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٢.

وقد عُقد اجتماع مجلس السلم والأمن على خلفية الجهود المتواصلة لعدة أسابيع، التي بذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، لتيسير المفاوضات بين السودان وجنوب السودان حول المسائل التي لم يُبتّ فيها بعد في علاقاتهما لفترة ما بعد الانفصال. ورحب مجلس السلم والأمن لدى استعراضه لحالة تنفيذ خريطة الطريق، بالتقدم المحرز، بما في ذلك وقف الأعمال القتالية والتخفيف على نحو كبير من حدة التوتر بين البلدين، وانسحاب القوات من أبيي والاتفاق على المسائل المتعلقة بالنفط والمسائل المتصلة بذلك، وعلى إنشاء فريق خبراء معني بوضع المناطق المتنازع عليها. ويسرّني أيضا أن أُشير إلى أنه بفضل الجهود المتواصلة التي بذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق تنفيذ المقترح الثلاثي المتعلق بإمكانية الوصول إلى السكان المتضرّرين في ولايتَي النيل الأزرق وجنوب كردفان في السودان وإيصال المساعدات الإنسانية إليهم.

وفي الوقت نفسه، لاحظ مجلس السلم والأمن بأسف أن السودان وجنوب السودان لم يتمكنا، في هذه المرحلة، من التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاقات بشأن عدد من المسائل الأخرى البالغة الأهمية بحلول الموعد النهائي، وهو ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، على نحو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وإزاء هذه الخلفية، طلب مجلس السلم والأمن إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مواصلة دوره التيسيري وتعزيزه من أجل تضييق فجوة الخلافات بين الطرفين. وفي هذا الصدد، وافق المجلس على الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها لتحقيق ذلك الغرض، على النحو المبيّن في الفقرة ١١ من البيان المرفق. ومطلوب من الفريق أن يقدم، بحلول ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تقريرا شاملا عن حالة تنفيذ خريطة الطريق، يتضمن مقترحات

ملزمة بشأن المسائل التي قد يتعذّر حلها بحلول ذلك التاريخ. وسيُحال بعدئذ ذلك التقرير، مع بيان مجلس السلم والأمن المتصل به، إلى مجلس الأمن ليتخذ بشأنه الإجراءات المناسبة.

وقد طلب مجلس السلم والأمن إلى مجلس الأمن أن يؤيد البيان المرفق. ولذلك سأكون ممتنا بالغ الامتنان لو تفضلتم بإحالة هذا البيان إلى هذه الهيئة الموقرة لتتخذ بشأنه ما يلزم من إجراءات.

ولا شك أن النتائج التي تحققت حتى الآن إنما أمكن بلوغها بفضل وحدة آراء المجتمع الدولي وتصرفه، كما يدل على ذلك اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وفي الأسابيع المقبلة، ستكون مواصلة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من الشروط التي لا غنى عنها لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في مساعدة السودان وجنوب السودان على التغلب على المصاعب الراهنة والوفاء بالتزامهما المعلن بمبدأ دولتين لهما مقومات البقاء وتعيشان في سلام جنبا إلى جنب وتتعاونان على تسوية المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ونحن في الاتحاد الأفريقي، لا شك لدينا في أن مجلس الأمن سيقوم، مرة أخرى، كما فعل ذلك بحزم في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، بتقديم الدعم اللازم للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتأثير بسلطته على الوضع.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعبّر مرة أخرى عن تقدير الاتحاد الأفريقي العميق لمجلس الأمن ولكم لما تبديانه من التزام ثابت وما تقدمانه من دعم قوي. ونقدّر أيضا بالغ التقدير الجهود الدؤوبة التي يبذلها مبعوثكم الخاص، هايلي منكيريوس، الذي يعمل معه الفريق في تعاون وثيق جدا.

(توقيع) جان **بينغ**

ضميمة

البيان الصادر عن الاجتماع ٣٢٩ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيـان

اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٣٢٩ المعقود في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، المقرر التالي بشأن الحالة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان:

إن المجلس:

١ - **يحيط علما** بالملاحظات التي أبداها مفوض السلم والأمن وبالمعلومات المستكملة التي قدمها رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الرئيس السابق ثابو مبيكي، عن حالة المفاوضات حول العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان في فترة ما بعد الانفصال، وعن الجهود المبذولة لمعالجة الوضع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان من السودان. ويحيط المجلس علما أيضا بالتصريحات التي أدلى بها ممثلا حكومتَي جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، وبتصريحات المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وممثلي جامعة الدول العربية الدول والشركاء الآخرين الثنائيين والمتعدّدي الأطراف؛

٢ - **يكـرر تأكيـد** بياناته وبلاغاته الصحفية السابقة عن الحالة بين السودان وجنوب السودان، ولا سيما البيان الصادر عن اجتماعه ٣١٩ (PSC/MIN/COMM/3(CCCXIX))، المعقود على مستوى الوزراء في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والذي اعتمد فيه المجلس خريطة طريق تبيّن الخطوات الواجب اتخاذها لنزع فتيل التوتر الذي كان سائدا آنذاك بين البلدين، وتيسير استئناف المفاوضات حول المسائل التي لم يُبتّ فيها بعد في علاقاتهما لفترة ما بعد الانفصال، وتطبيع علاقاتهما، وكذلك البيان الصادر عن اجتماعه ٣٢٧ (PSC/AHG/COMM.2/(CCCXXVII) المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، والذي كرّر التأكيد على جملة أمور منها وجوب أن ينفّذ الطرفان، بلا شروط، جميع جوانب خريطة الطريق؛

٣ - **يشير** إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، الذي أيّد فيه مجلس الأمن خريطة الطريق، ويكرّر الإعراب عن تقدير الاتحاد الأفريقي العميق

للأمم المتحدة والشركاء الآخرين الثنائيين والمتعدّدي الأطراف للدعم الثابت الذي يقدمونه للجهود المبذولة بقيادة الاتحاد الأفريقي؛

٤ - **يشير كذلك** إلى الفقرة ١٤ من المقرر الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد في دورته العادية التاسعة عشرة ((Assembly/AU/Dec.432(XIX)) المعقودة في أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، والذي أكد فيه المؤتمر على الحاجة إلى وفاء الطرفين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، بالكامل وعلى وجه السرعة، وعلى وجوب ذلك، مع مراعاة الجداول الزمنية الواردة فيها؛

٥ - **يثني** على فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وعلى أعضائه، وهم الرؤساء السابقون ثابو مبيكى وعبد السلام أبو بكر وبيير بويويا، وكذلك فريق دعم فريق التنفيذ، لجهودهم الدؤوبة لمساعدة الطرفين على تسوية خلافاتهما واستكمال المفاوضات حول جميع المسائل التي لم يُبتّ فيها بعد في علاقاتهما لفترة ما بعد الانفصال. ويكرر المجلس التأكيد على اعتقاده بأن الطرفين ناقشا جميع المسائل مناقشة وافية واقتربا بها من الاكتمال، وأن التحدي الرئيسي المتبقي يتمثل في أن يتخذ قادة البلدين القرارات السياسية اللازمة بما يخدم مصلحة بلديهما وشعبيهما وأفريقيا ككل؛

٦ - **يثني كذلك** على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفعاليتها في توفير الأمن في منطقة أبيي، مما مكّن الجماعات المشرّدة من البدء في العودة، واختتام موسم هجرة المجتمعات الرعوية في أجواء سلمية؛

٧ - **يلاحظ** التقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي بالصيغة التي أيّدها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بما يلي:

(أ) وقف الاقتتال على امتداد الحدود المشتركة والتخفيف بشكل كبير من حدة التوتر بين البلدين؛

(ب) إيفاد كل من السودان وجنوب السودان أعضاءَهما في الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها إلى مقرها المؤقت في أسوسا، إثيوبيا؛

(ج) الاتفاق على اختصاصات وعضوية اللجنة المخصصة المكلفة بتلقي الادعاءات والادعاءات المضادة من الطرفين، والتحقيق فيها، في ما يتعلق بالانتهاكات، وذلك على النحو المبيّن في مذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون المبرمة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢؛

(د) موافقة حكومة جمهورية جنوب السودان على الخريطة الإدارية والأمنية التي عرضها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والتي تشكّل الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح؛

(هـ) سحب جنوب السودان والسودان لقواتهما من منطقة أبيي في ١٠ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢ على التوالي، مُشيرا في الوقت ذاته إلى أن إحدى سرايا ''شرطة النفط'' للسودان ما زالت متبقية في ديفرة، وإلى إعادة تأكيد الطرفين التزامهما ببروتوكول أبيي المرفق باتفاق السلام الشامل المبرم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بإجراء استفتاء لتحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي؛

(و) اتفاق الطرفين على إنشاء فريق خبراء لتقديم رأي ذي حجية غير ملزم حول وضع المناطق المتنازع عليها؛

(ز) الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع حكومة السودان، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن طرائق إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان (الشمال) في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك بما يتمشى والمبادئ المقبولة دوليا لإيصال تلك المساعدات عن طريق وكالات متخصصة ومحايدة؛

(ح) إبرام الطرفين للاتفاق المتعلق بمسائل النفط والمسائل المتصلة بذلك؛

٨ - **يعرب عن بالغ تقديره** لتوصل الطرفين إلى الاتفاق الهام المتعلق بجميع المسائل المالية ذات الصلة بتصدير نفط جنوب السودان عبر بورتسودان. **ويشيد** المجلس بموافقة جمهورية جنوب السودان السخية على الترتيبات المالية الانتقالية لدعم السودان وهو يواجه الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن انفصال جنوب السودان. **ويحث** المجلس الطرفين على التوصل إلى اتفاق على جميع الجوانب المتبقية من المسائل المتصلة بالنفط، من أجل استئناف عمليات الإنتاج والنقل في أسرع وقت ممكن؛

٩ - **يؤيد بقوة** قرار الطرفين تشكيل وفد مشترك، بدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، يجري الاتصالات بمختلف البلدان والمؤسسات لطلب المساعدة المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة للبلدين، **ويحث** على رفع جميع الجزاءات المفروضة على السودان، ويشجع الدول الدائنة على إعفاء السودان من ديونه الخارجية على وجه السرعة. ويشدد المجلس على أن المساعدة التي سيطلبها الوفد المشترك من شأنها أن تساعد كثيرا في تحقيق هدف إحلال السلام بين السودان وجنوب السودان وبناء دولتين لهما

مقومات البقاء. ولذلك يحث المجلس أعضاء المجتمع الدولي كافة على الاستجابة لطلب الوفد المشترك؛

١٠ - **يلاحظ مع الأسف** أن الطرفين لم يتمكنا، في هذه المرحلة، من التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاقات بشأن عدد من المسائل البالغة الأهمية في علاقاتهما لفترة ما بعد الانفصال، بحلول الموعد النهائي وهو ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، على نحو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)؛

١١ - لذلك **يؤيد** برنامج عمل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، من أجل مواصلة دوره التيسيري وتعزيزه من أجل تضييق فجوة الخلافات بين الطرفين. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس ما يلي:

(أ) قيام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من رئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بعقد جولة جديدة من التحاور مع الطرفين، لتمكينهما من التوصل إلى الاتفاقات اللازمة بشأن جميع المسائل التي لم يبت فيها بعد، ولا سيما الترتيبات الأمنية والمسائل الحدودية ووضع الصيغة النهائية لجميع الوثائق التي لم يبت فيها بعد؛

(ب) قيام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من رئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بعقد اجتماع قمة يجمع الرئيسين عمر حسن البشير وسلفا كير ميارديت، من أجل إبرام اتفاق نهائي وشامل بين البلدين، يتضمن سبل المضي قدما في ما يتعلق بتقرير الوضع النهائي لمنطقة أبيي؛

(ج) قيام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بتيسير مفاوضات مباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (الشمال)، على النحو المتصوّر في الفقرة ١٦ من بيان الاتحاد المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (PSC/MIN/COMM/3.(CCCXIX)، لتسوية المسائل السياسية والأمنية المتعلقة بولايتَي النيل الأزرق وجنوب كردفان؛

(د) قيام رئيس المفوضية، وبالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، بعقد اجتماع للمنتدى الاستشاري بين السودان وجنوب السودان من أجل حشد الدعم الدولي للفريق والطرفين في المرحلة الأخيرة من إعداد الاتفاق المطلوب النهائي والشامل؛

١٢ - **يكرر تأكيد** ما قرّره الاتحاد الأفريقي، وأيّده مجلس الأمن، بأن الخريطة الإدارية والأمنية التي عرضها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لا تخل بأي حال من الأحوال بالمفاوضات المتعلقة بالحدود النهائية بين الدولتين أو بوضع المناطق المتنازع عليها والمطالب بها، وإنما تمثل خطا فاصلا بين قواتهما المسلحة لا غير. ولذلك **يحث** المجلس **بقوة** حكومةَ السودان على قبول هذه الخريطة دون مزيد من التأخير، لكي يتسنى التفعيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛

١٣ - **يشدد على أهمية** الإسراع في معالجة المسائل الأمنية من أجل تعزيز بناء الثقة بين البلدين. وفي هذا الصدد، يكرر المجلس مطالبته الطرفين بأن يمتثلا امتثالا تاما وغير مشروط للفقرات الفرعية ١٢ ”١“ و ”٢“ و ”٣“ من خريطة الطريق المؤرخة ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، في ما يتعلق بوقف القصف الجوي نهائيا، وانسحاب جميع قواتهما المسلحة إلى جانبيهما من الحدود بلا شروط، وفقا للخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، والكف عن إيواء أو دعم الجماعات المتمردة ضد الدولة الأخرى؛

١٤ - **يدعو** لجنة الرقابة المشتركة في أبيي إلى الانتهاء بسرعة من إنشاء دائرة شرطة أبيي، بما يمكّنها من تولي مهام حفظ الأمن في جميع أنحاء منطقة أبيي، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية النفطية؛

١٥ - **يشجع** الطرفين على النظر في آراء فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة ٧ ”و“ أعلاه، فور إتاحتها، وعلى الشروع فورا في ترسيم الأجزاء المتفق عليها من الحدود. وفي حال عدم اتفاق أحد الطرفين مع رأي فريق الخبراء حول أي جزء من المناطق المتنازع عليها، فإن المجلس يحثهما على النظر في جميع الخيارات السلمية، بما في ذلك التحكيم، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية. **ويكرر** المجلس أيضا **دعوته** الطرفين إلى الاتفاق على عملية سلمية بحتة لمعالجة مسألة المناطق المتنازع عليها والمطالب بها؛

١٦ - **يحث** الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة لفتح المعابر الحدودية بين البلدين لإتاحة الأنشطة التجارية وحركة انتقال الأشخاص، ومن ثم المساعدة على معالجة القضايا العاجلة المتصلة بأسباب معيشة المجتمعات المحلية على الحدود بين الدولتين؛

١٧ - **يطلب إلى** المفوضية أن تقوم فورا، بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بتفعيل الاتفاق المشار إليه في الفقرة الفرعية ٧ ”ز“ أعلاه، لكفالة إجراء تقييم مبكر للأوضاع والتعجيل بإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين من الحرب في ولايتَي النيل الأزرق وجنوب كردفان، في إطار المقترح المشترك المتعلق بإمكانية الوصول إلى السكان المدنيين المتضررين من الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، لتقديم المساعدة لهم وإيصالها إليهم، المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول

العربية، والذي قبلته الحركة الشعبية لتحرير السودان (الشمال) في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ وحكومة السودان في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٨ - **يطلب** إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وفقا للفقرة ١٤ من البيان الصادر عن اجتماعه ٣١٩ ((PSC/MIN/COMM/3.(CCCXIX))، أن يقدم إلى المجلس، بحلول ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تقريرا مستفيضا عن حالة المفاوضات، يشمل مقترحات مفصلة بشأن كل المسائل التي لم يبت فيها بعد لإقرارها كحل نهائي وملزم في علاقاتهما لفترة ما بعد الانفصال، في اجتماع يعقده مجلس السلم والأمن على مستوى الوزراء، في غضون أسبوعين بعد تقديم التقرير، على أن يكون مفهوما أن يحال التقرير المذكور وبيان المجلس المتصل به إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي يقوم، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالنظر فيها وإقرارها؛

١٩ - **يطلب إلى** رئيس المفوضية أن يحيل هذا المقرر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى جميع شركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين. ويلتمس مجلس السلم والأمن من مجلس الأمن أن يدعم هذا البيان ويؤيّده؛

٢٠ - **يطلب إلى** رئيس المفوضية أن يقدم إلى مجلس السلم والأمن تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا البيان، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالأمن من خريطة طريق الاتحاد الأفريقي؛

٢١ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
